372784

تقدير خط الفقر الذاتي من وجهة نظر الأزواج الأردنيين في محافظة الكرك ومحدداته

حسين محمد العثمان*

ملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد تقديرات الأزواج الأردنيين في محافظة الكرك لخط الفقر الذاتي، ومقارنته مع خط الفقر الرسمي، وخطوط الفقر الأخرى المقدرة بوساطة بعض الباحثين، وتحديد أثر المتغيرات الديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية على تقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي. ولتحقيق هذه الأهداف، تم جمع بيانات الدراسة بوساطة استمارة صممت لهذه الغاية، باستخدام المقابلة الشخصية (562 مبحوثا)، واشتملت هذه الاستمارة على متغيرات ديمغرافية، واجتماعية، واقتصادية عن المبحوثين، وسؤال الحد الأدنى للدخل الذي طور من قبل جودهارت وآخرين 1977. استخدم الإحصاء الوصفي (النسب المئوية)، والإحصاء التحليلي (معاملا بيرسون للارتباط، والانحدار المتدرج نحو الأمام) في تحليل بيانات الدراسة.

كشفت نتائج التحليل الوصفي بأن وسيط تقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي بلغ 200 دينار أردني شهريا للأسرة المعيشية، وأن وسيط هذه التقديرات أعلى من خط الفقر الرسمي المطلق المعدل لعام 2002، وأقل من خط الفقر المطلق المعدل والمقدر بوساطة بعض الباحثين لعام 2002. ومن جهة أخرى، كشفت نتائج تحليل الانحدار المتدرج نحو الأمام وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة، والمستوى التعليمي، ودخل الأسرة، والطبقة الاجتماعية الذاتية، ومكان الإقامة، والعمر، وملكية المسكن، وتقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي. كما كشف التحليل عدم وجود علاقات ذات دلالة إحصائية لتقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي تعزى إلى الحالة العملية، والحالة الزواجية للمبحوثين.

---

* قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، المملكة الأردنية الهاشمية.

تاريخ تقديم البحث: 2004/7/4. **تاريخ قبول البحث: 2004/12/1.**

جميع الحقوق محفوظة لجامعة مؤتة، ISSN 1021 - 6804, 2005

Abstract

The goals of this study are to determine Jordanian spouses' estimation of subjective poverty line and to compare it with the official absolute poverty line and other absolute poverty lines estimated by some researchers. It also determines the effect of socio-demographic and economic variables on respondents' estimation of subjective poverty line. To achieve these goals, a questionnaire of face –to- face structured interview is used to collect the data (562 respondents). The questionnaire includes respondents' socio-demographic and economic variables and their estimation of subjective poverty line based on the minimum income question which is developed by Goedhart et al. 1977. Descriptive statistics (percentages), and analytical statistics (Pearson correlation and forward stepwise regression) are used to analyze the data set.

The results of descriptive analyses reveal that the respondents' median estimation of subjective poverty line for the household is JD200 per month, which is higher than the modified official absolute poverty line in Jordan for the year 2002, and lower than the modified absolute poverty lines estimated by some researchers for the year 2002. On the other hand, the stepwise multiple regression analyses reveal that there are statistically significant relationships between household size, respondent's level of education, household income, subjective social class, place of residence, respondent's age, house ownership and respondents' estimation of subjective poverty line. Finally, the statistical analyses reveal that there are no statistically significant relationships between working status, marital status, and respondents' estimation of subjective poverty line.

المقدمة وخلفية الدراسة:

لاقت عملية قياس الفقر poverty measurement اهتماماً متزايداً من علماء العلوم الاجتماعية، وبخاصة علماء الاجتماع والاقتصاد، ومقرري السياسات الاجتماعية، والمؤسسات الدولية، وذلك بغية تحديد حجم مشكلة الفقر وخصائصها، استناداً إلى خطوط أو عتبات للفقر poverty lines or thresholds التي يتم تقديرها وحسابها وفق طرق علمية متعارف عليها، بقصد التمييز بين الفقراء وغير الفقراء، مما يساعد على تصميم برامج الرعاية الاجتماعية social welfare programs، وبرامج تنمية المجتمعات المحلية للتخفيف من حدة مشكلة الفقر على الفقراء كأفراد، وأسر، ومجتمعات محلية.

ويعد مفهوم الفقر poverty من المفاهيم المعقدة ذات الوجوه المتعددة. لذلك، فقد طور العلماء والخبراء العديد من الطرق والاستراتيجيات لقياس هذا المفهوم، ومن هذه الطرق والاستراتيجيات: خط الفقر المطلق absolute poverty line، وخط الفقر النسبي relative poverty line ، وخط الفقر الذاتي subjective poverty line (Hagenaars & De Vos, 1988: 212). وكان قياس الفقر المطلق من أقدم طرق قياس الفقر، فقد طبقت هذه الطريقة في بعض المجتمعات المتقدمة، وعدد كبير من المجتمعات النامية. وقد طبق خط الفقر النسبي بشكل واسع في الكثير من البلدان الأوروبية (Citro & Michael, 1995: 126). ويعد قياس الفقر الذاتي ظاهرة جديدة في البحوث العلمية المتعلقة بقياس الفقر، ولا سيّما في البلدان الأوروبية، وأمريكا الشمالية.

يعتمد تحديد خط الفقر المطلق على حساب كلفة الإنفاق على الحاجات الأساسية basic needs الغذائية وغير الغذائية للفرد أو الأسرة المعيشية. ويشير مفهوم الحاجات الأساسية إلى الحد الأدنى لحاجات الفرد أو الأسرة من الغذاء، والمأوى، والملبس، ومياه الشرب الآمنة، والخدمات التعليمية، والصحية، والثقافية، والمواصلات العامة (Townsend, 1993: 31-32). ويمكن حساب خط الفقر المطلق على أساس الدخل أو الإنفاق. ومن جهة أخرى، وسع تاونسند Townsend (1993: 71-74) مقياس الفقر المطلق إلى ما يسميه بمقياس الحرمان "deprivation index" الذي يقوم على أساس الحرمان الاجتماعي والمادي ممثلاً بثلاثة عشر شكلاً من أشكال الحرمان. ويشمل الحرمان المادي: حرمان الغذاء، وحرمان الملبس، وحرمان المسكن، وحرمان التسهيلات المتوافرة في المنزل، وحرمان البيئة، وحرمان الموقع، وحرمان العمل. أما الحرمان الاجتماعي، فيشمل: الافتقار إلى حقوق العمالة، والحرمان في نشاطات الأسرة، والافتقار إلى التكامل داخل المجتمع المحلي، والافتقار إلى المشاركة الرسمية في المؤسسات الاجتماعية، والحرمان الترفيهي، والحرمان التعليمي.

ويعتمد تحديد خط الفقر النسبي على توزيع الدخل في المجتمع. فهناك عدة طرق لاشتقاق هذا الخط على أساس الدخل أو الإنفاق عن طريق تحديد نسبة مئوية محددة كوسط أو وسيط الدخل في المجتمع، أو الرتب المئينية للدخل أو الإنفاق لوضع حد فاصل بين الفقراء وغير الفقراء. فالفقراء هنا هم فقراء مقارنة مع فئات الدخل أو الإنفاق الأخرى في المجتمع.

ومن جهة أخرى، يعتمد تحديد خط الفقر الذاتي على حكم المواطنين من الأفراد أو أرباب الأسر وتقديرهم للحد الأدنى من الدخل أو الإنفاق لأسرهم لتلبية حاجاتهم الأساسية. وقد طوّرت هذا الطريقة بوساطة جودهارت وزملائه Goedhart et al. (1977) على عينة هولندية عام 1975. واستخدمت استطلاعات جالوب Gallup Poll في الولايات المتحدة الأمريكية سؤالاً متكرراً يحمل الكلمات نفسها لقياس خط الفقر الذاتي في الفترة الواقعة ما بين 1946-1989. وكذلك، استخدم المعهد الكندي للرأي العام The Canadian Institute of Public Opinion السؤال نفسه الذي ورد في استطلاعات جالوب في الفترة الواقعة ما بين 1973-1985 (Michalos, 1989: 293-294).

ولكل من هذه الطرق السابقة لقياس الفقر مزايا وعيوب. فيعتمد قياس خط الفقر المطلق والنسبي بشكل عام على أسس موضوعية objective، في حين يعتمد قياس الفقر الذاتي على أسس ذاتية subjective. ويتميز خط الفقر المطلق بسهولة تحديث سلة الاستهلاك الأساسية، اعتماداً على التغيرات في مقياس تكاليف المعيشة، ولكن أحد عيوبه أن سلة الاستهلاك الرئيسة يتم تقديرها بوساطة خبراء متخصصين experts، مما يجعل عملية المقارنة الدولية عملية صعبة (Awad & Israeli, 1997: 5-6). أما خط الفقر النسبي، فإن من أفضل مزاياه إمكانية إجراء مقارنات دولية، وسهولة فهمه وحسابه. ولكن يكمن عيبه في أن تحديد النسبة المئوية كوسط أو وسيط الدخل هو عملية تعسفية arbitrary للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء (Awad & Israeli, 1997: 7; Citro & Michael 1995: 125). ويتفادى خط الفقر الذاتي الاعتماد على تقديرات الخبراء، فيعتمد عوضاً عن ذلك على رأي المواطنين السائد في المجتمع لتحديد خط الفقر، ومن عيوبه صعوبة إمكانية إجراء مقارنات دولية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض المشكلات التي تواجه قياس خط الفقر الذاتي – إذ يجب تفسيره بكثير من الحذر- فقد وجدت بعض البحوث بأن خطوط الفقر المقدرة ذاتياً تختلف تبعاً لنوع السؤال الذي يتم توجيهه للمبحوثين، أو للمنهجيات المختلفة في عملية البحث. كذلك، فإن معظم تقديرات خطوط الفقر الذاتية تعتمد على عينات صغيرة، مما يعمل على زيادة الأخطاء المعيارية، ولكن هذا يمكن التغلب عليه عن طريق زيادة حجم العينة. ويمكن أن يتأثر المبحوثون إذا ما علموا بأن خط الفقر هذا يمكن أن يترتب عليه فوائد للفقراء، من برامج للرعاية الاجتماعية والمساعدات (Citro & Michael, 1995: 134-135).

وفي الأردن، طورت الحكومات المتعاقبة، والمنظمات الدولية وبعض الأفراد، والباحثون عدة أساليب منهجية لقياس ظاهرة الفقر في البلاد، وذلك بهدف تحديد حجم هذه الظاهرة، وتعرف خصائصها، وتصميم البرامج والسياسات الاجتماعية لمعالجة الفقر للتخفيف من حدته. وساهمت هذه الجهود بتصميم مجموعة من خطوط الفقر، كان من أهمها: خط فقر الكفاف (المدقع)، وخط فقر الكفاية (المطلق)، وخط الفقر النسبي. اعتمد قياس خط فقر الكفاف (المدقع) على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية للفرد والأسرة، والموصى بها من منظمة الأغذية والزراعة الدولية ومنظمة الصحة الدولية عن طريق تحديد العناصر الغذائية وكمياتها بالغرامات، حسب متغيرات العمر والجنس، وتحويل هذه العناصر الغذائية إلى سلات غذائية، لتحديد القيمة النقدية (الدخل) لتغطية هذه الاحتياجات. وقد طور خطان لفقر الكفاف عام 1987 استناداً إلى دراسة دخل الأسرة ونفقاتها 1987/1986 حسب أسعار 1987 (الصقور وآخرون، 1989: 49-66) وعام1992 استناداً إلى مسح نفقات ودخل الأسرة 1992 اللذين أعدتهما دائرة الإحصاءات العامة (الصقور وآخرون، 1993: 75-98). كما طور بعض الباحثين خطاً لفقر الكفاف (يحيى وآخرون، 2001: 32؛ الطيب، 2002: 87). واعتمد تقدير خط فقر الكفاية (المطلق) على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية للفرد والأسرة. فهذا الخط هو توسيع لخط فقر الكفاف، إذ تضاف إليه الحاجات الأساسية الأخرى غير الغذائية، كالمأوى، والملبس، والخدمات الاجتماعية، والصحية، والتعليمية، والنقل، والمواصلات، حسب حجم الأسرة، ومكان الإقامة، واستثناء حاجات العناصر الشخصية، والترويح، والضرائب، وغيرها. ومن ثم تحديد القيمة النقدية (الدخل) للاحتياجات الغذائية وغير الغذائية. وقد تم تطوير خط الفقر المطلق في الأردن عام 1987 استناداً إلى دراسة دخل ونفقات الأسرة 1987/1986 حسب أسعار عام 1987 (الصقور وآخرون، 1989: 68-101). كما تم تطوير خط فقر مطلق للمرة الثانية عام1992 استناداً إلى مسح نفقات ودخل الأسرة 1992 (الصقور وآخرون، 1993: 16-21). ومن الجدير بالذكر أن خط الفقر المطلق في عام 1992 ميز بين الأسر الفقيرة المستأجرة لمسكنها والأسر الفقيرة غير المستأجرة لمسكنها. وفي عام 1997، قدرت وزارة التنمية الاجتماعية خط الفقر الرسمي المطلق في الأردن بمبلغ 26 ديناراً أردنياً شهرياً للفرد و 156 ديناراً أردنياً شهرياً للأسرة المؤلفة من 6 أفراد (الغول، 2002: 13-14). كما طور بعض الباحثين خطوطاً للفقر المطلق (يحيى وآخرون، 2001: 31؛ الطيب، 2002: 87).

واستخدم البنك الدولي خط الفقر النسبي في دراسته لقياس الفقر 1994 اعتماداً على الإنفاق الكلي لأدنى 10% و 20% من فئات الإنفاق في الأردن استناداً إلى مسحي دخل ونفقات الأسرة 1987/1986 و 1992(World Bank, 1994). كما نشرت بيانات عن الفقر في الأردن في تقارير بعض المنظمات

الدولية، كخطي فقر البنك الدولي للدول النامية الذي يتم حسابه على أساس أنماط الإنفاق في الدول ذات الدخل المتدني، وهما: خط الفقر العام وخط الفقر الحرج (World Bank, 1994: 148)، والفقر البشري أو ما يسمى بفقر القدرات، الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقاريره للتنمية البشرية. فالفقر البشري هو رقم قياسي مركب، يتم قياسه عن طريق عدد من المتغيرات: كالنسبة المئوية للأفراد الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن 40، والنسب المئوية للأفراد البالغين الأميين، والذين لا يحصلون على خدمات صحية ومياه مأمونة، والأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الذين تقل أعمارهم عن الخامسة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997: 99).

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما تقديرات المبحوثين من أفراد العينة في محافظة الكرك لخط الفقر لأسرهم؟ وهل هذه التقديرات مطابقة أم مختلفة عن تقديرات خط الفقر الرسمي المطلق، وخطوط الفقر المقدرة من قبل بعض الخبراء؟

2- هل يختلف المبحوثون في تقديراتهم لخط الفقر لأسرهم باختلاف حجم الأسرة؟

3- هل يختلف المبحوثون في تقديراتهم لخط الفقر لأسرهم باختلاف دخل الأسرة؟

4- هل يختلف المبحوثون في تقديراتهم لخط الفقر لأسرهم باختلاف المستوى التعليمي؟

5- هل يختلف المبحوثون في تقديراتهم لخط الفقر لأسرهم باختلاف مكان الإقامة؟

6- هل يختلف المبحوثون في تقديراتهم لخط الفقر لأسرهم باختلاف العمر؟

7- هل يختلف المبحوثون في تقديراتهم لخط الفقر لأسرهم باختلاف الطبقة الاجتماعية الذاتية؟

8- هل يختلف المبحوثون في تقديراتهم لخط الفقر لأسرهم باختلاف الجنس؟

9- هل يختلف المبحوثون في تقديراتهم لخط الفقر لأسرهم باختلاف ملكية المسكن؟

10- هل يختلف المبحوثون في تقديراتهم لخط الفقر لأسرهم باختلاف الحالة العملية؟

11- هل يختلف المبحوثون في تقديراتهم لخط الفقر لأسرهم باختلاف الحالة الزواجية؟

ويفتقر العالم العربي بعامة والأردن بخاصة للدراسات الامبريقية المتعلقة بقياس الفقر الذاتي الذي يعكس تقديرات المواطنين لخطوط الفقر ومقارنته بخطوط الفقر الرسمية. وتنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول تقدير خط الفقر الذاتي ومحدداته الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. ويأمل الباحث أن تكون نتائج هذه الدراسة

مفيدة لمقرري السياسة الاجتماعية لمكافحة الفقر في الأردن، وأن تفتح هذه الدراسة آفاقاً جديدة في البحث العلمي في قضايا قياس الفقر الذاتي في العالم العربي بعامة والأردن بخاصة.

الدراسات ذات الصلة:

تفتقر المنطقة العربية بعامة، والأردن بخاصة، للدراسات الميدانية لتقدير خط الفقر الذاتي والمتغيرات المحددة له. لذلك، تم التركيز على الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة، على ما هو متوافر من دراسات علمية أجريت في بعض البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. فقد أجرى كل من جودهارت وزملائه Goedhart, et al. (1977: 503) دراسة لتطوير طريقة جديدة لتعريف خط الفقر وتقديره بعيدا عن المفهومين التقليديين في هذا المجال، وهما خطا الفقر المطلق والنسبي. وتقوم هذه الطريقة الجديدة لتعريف خط الفقر وتقديره على أساس ذاتي وليس موضوعي، وذلك عن طريق توجيه سؤال إلى أرباب الأسر المعيشية لعينة ممثلة، سمي بسؤال الحد الأدنى للدخل، ويتطلب هذا السؤال من المبحوثين تحديد الحد الأدنى من الدخل لأسرهم المعيشية لتلبية حاجاتها الأساسية، حيث طبق هؤلاء الباحثون هذه الطريقة على عينة في هولندا، جمعت بياناتها عام 1975. وقد طور هؤلاء الباحثون هذه الطريقة لا لتكون بديلا عن الطرق السابقة في قياس الفقر و إنما لاستكمال الوجه الآخر لقياس الفقر من خلال الوقوف على تقديرات المواطنين لظروف معيشتهم. ووجدت الدراسة علاقة إيجابية بين حجم الأسرة، والدخل، وتقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي.

وأجرى كل من فان براق وزملائه Van Praag et al. (1980: 462-465) دراسة بعنوان "خط الفقر: دراسة استطلاعية في أوروبا"، لتقدير خط الفقر الذاتي حسب طريقة جودهارت وزملائه في عشر دول أوروبية، هي: هولندا، وبلجيكا، ولكسمبورغ، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، والدانمارك، وبريطانيا، وايرلندا، وايرلندا الشمالية من خلال استخدام عينات صغيرة في هذه البلدان. فاستخدمت هذه الدراسة سؤال الحد الأدنى للدخل، الذي نص على: "نرغب بأن تخبرنا ما هو الحد الأدنى المطلق لدخل الأسرة المعيشية التي تشبه أسرتك لتلبية حاجاتها. بالنسبة لأسرتي المعيشية، يمكنني أن أقول بأن الحد الأدنى الضروري للدخل لأسرتي هو ....". وكان أهم ما توصلت إليه الدراسة هو وجود علاقة طردية بين حجم الأسرة وتقدير أرباب الأسر لخط الفقر لأسرهم، أي كلما زاد عدد أفراد الأسرة زاد تقدير أرباب الأسر للحد الأدنى للدخل (خط الفقر الذاتي) الذي يحتاجونه لتلبية الحاجات الضرورية لأسرهم.

وفي الولايات المتحدة، أجرى كل من كولسانتو وزملائه Colasanto et al. (1984: 137) دراسة للتعريفات الذاتية للفقر باعتماد سؤال الحد الأدنى للدخل، وتوصلت الدراسة إلى أن السؤال المهم هو كيف يفسر المبحوثين الحد الأدنى من الدخل لتلبية الحاجات الأساسية للأسرة المعيشية. كذلك، أجرى فاقهان

Vaughan (1993: 22) دراسة تحليلية طولية لبيانات استطلاعات جالوب Gallup Surveys المتعلقة بسؤال خط الفقر الذاتي في الفترة 1946 – 1989، فقد تم تكرار السؤال نفسه المتعلق بتقدير خط الفقر الذاتي 37 مرة في حقبة هذه الاستطلاعات، لعينة ممثلة من البالغين في الولايات المتحدة. وتختلف صيغة سؤال استطلاعات جالوب عن السؤال الذي تم تطويره بوساطة جودهارت وزملائه بأنها حددت عدد أفراد الأسرة، إذ إن نص السؤال: "ما الحد الأدنى للدخل الذي تحتاجه الأسرة المعيشية المؤلفة من أربعة أفراد حتى تستطيع أن تدبر أمرها في المجتمع. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تقديرات الأفراد في العينات الوطنية لخط الفقر الذاتي كانت أقل من خط الفقر الرسمي خلال فترة نهاية الأربعينيات حتى منتصف الخمسينات، ثم أصبحت هذه التقديرات مطابقة لخط الفقر الرسمي منذ النصف الثاني من الخمسينيات وحتى بداية الستينيات، ولكن هذه التقديرات أخذت بالارتفاع عن خط الفقر الرسمي منذ أواخر الستينيات وحتى أوائل السبعينيات، واستمر بالارتفاع حتى عام 1989. ويفسر هذا الارتفاع بأن وجهات نظر المواطنين الأمريكيين استجابت لزيادة الدخل الحقيقي أكثر من خبراء خط الفقر الرسمي. كذلك أجرى كل من ديفوس وجارنر Devos & Garner (1991: 267) دراسة لتقدير خط الفقر الذاتي من وجهة نظر أرباب الأسر المعيشية في كل من الولايات المتحدة وهولندا، اعتمادا على سؤال الحد الأدنى للدخل الذي طوره جوردهارت وزملاؤه 1977. ووجدت هذه الدراسة بأن تقديرات خط الفقر الذاتي كانت أعلى من خط الفقر الرسمي في كلا البلدين، ولكن هذه التقديرات كانت أعلى في الولايات المتحدة مقارنة مع هولندا. كما كشفت هذه الدراسة عن وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، ودخل الأسرة مع متغير الفقر الذاتي.

منهجية الدراسة

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. تحديد تقديرات الأزواج الأردنيين من أفراد العينة لخط الفقر لأسرهم ومقارنته مع خط الفقر الرسمي وخطوط الفقر المقدرة عن طريق بعض الخبراء والباحثين.
2. تعرف تأثير المتغيرات المستقلة في الدراسة (حجم الأسرة، ودخل الأسرة، والمستوى التعليمي، ومكان الإقامة، والعمر، والطبقة الاجتماعية الذاتية، والنوع الاجتماعي، وملكية المسكن، والحالة العملية، والحالة الزواجية) على تقديرات الأزواج الأردنيين من أفراد العينة لخط الفقر لأسرهم.

3. تحديد أقوى المتغيرات المستقلة المؤثرة على تقديرات الأزواج الأردنيين من أفراد العينة لخط الفقر لأسرهم.

فرضيات الدراسة

أولاً- فرضية الدراسة الكلية:

هناك متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة (حجم الأسرة، ودخل الأسرة، والمستوى التعليمي، ومكان الإقامة، والعمر، والطبقة الاجتماعية الذاتية، والجنس، وملكية المسكن، والحالة العملية، والحالة الزواجية) له تأثير أو تأثيرات على تقدير خط الفقر الذاتي من وجهة نظر الأزواج الأردنيين في عينة الدراسة في محافظة الكرك.

ثانياً- فرضيات الدراسة الفرعية:

1. هناك علاقة طردية (إيجابية) ذات دلالة إحصائية بين دخل الأسرة وتقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي، وذلك بعد ضبط تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى في معادلة الانحدار.
2. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي وتقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي، وذلك بعد ضبط تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى في معادلة الانحدار.
3. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الطبقة الاجتماعية الذاتية وتقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي، وذلك بعد ضبط تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى في معادلة الانحدار.
4. هناك تباين ذو دلالة إحصائية في تقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي يعزى إلى الجنس، وذلك بعد ضبط تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى في معادلة الانحدار.
5. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة وتقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي، وذلك بعد ضبط تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى في معادلة الانحدار.
6. هناك تباين ذو دلالة إحصائية في تقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي يعزى إلى الحالة العملية، وذلك بعد ضبط تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى في معادلة الانحدار.
7. هناك تباين ذو دلالة إحصائية في تقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي يعزى إلى مكان الإقامة، وذلك بعد ضبط تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى في معادلة الانحدار.
8. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العمر وتقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي، وذلك بعد ضبط تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى في معادلة الانحدار.
9. هناك تباين ذو دلالة إحصائية في تقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي يعزى إلى الحالة الزواجية، وذلك بعد ضبط تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى في معادلة الانحدار.

10. هناك تباين ذو دلالة إحصائية في تقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي يعزى إلى ملكية المسكن، وذلك بعد ضبط تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى في معادلة الانحدار.

مجتمع الدراسة وعينتها:

لقد تم سحب عينة الدراسة عن طريق دائرة الإحصاءات العامة على ثلاث مراحل:

(1) سحب عينة البلوكات blocks، فقد تم اختيار 50 بلوكاً بطريقة عشوائية من مجموع البلوكات للتجمعات السكانية في محافظة الكرك والبالغ عددها 414 بلوكا حسب الإطار العام للسكان والمساكن لعام 1994، والمعتمد في دائرة الإحصاءات العامة، على أساس الحجم المتناسب للتجمعات السكانية.

(2) سحب عينة الأسر المعيشية من خلال اختيار 12 أسرة معيشية من كل بلوك تم اختياره في المرحلة الأولى بالطريقة العشوائية المنتظمة، وبذلك يبلغ عدد أسر العينة 600 أسرة معيشية. وتم اختيار أفراد العينة في هذه المرحلة اعتماداً على الخرائط الاستدلالية للبلوكات المأخوذة من دائرة الإحصاءات العامة، التي تضمنت أرقام المساكن ومواقعها في البلوك الواحد بشكل متسلسل، وذلك بعد أن تم استثناء المحلات التجارية والمؤسسات العامة داخل البلوك.

(3) سحب عينة الأفراد من الأزواج في الأسر المعيشية التي تم اختيارها في المرحلة الثانية بشكل عشوائي منضبط.

إذ لم يترك الخيار للباحثين في الميدان، وإنما تم ضبط هذه العملية عن طريق إعطاء فرص متساوية لاختيار الأزواج في العينة بشكل متتال، بحيث بدأ الباحث باختيار الزوج الذكر ثم الزوج الأنثى (الزوجة) وهكذا. وبلغ عدد الاستمارات المستكملة 562 استمارة. وبلغ عدد الاستمارات غير المستكملة 38 استمارة، جميعها من استمارات الزوجات. وبذلك بلغت نسبة الاستجابة 93,6% . يبين جدول رقم 1 بعض خصائص العينة الديمغرافية والاجتماعية.

الجدول رقم (1)

يبين بعض الخصائص الديمغرافية، والاجتماعية لأفراد العينة في محافظة الكرك

اسم المتغير		العدد	النسبة المئوية %
النوع الاجتماعي	ذكر	303	53,9
	أنثى	259	46,1
مكان الإقامة	حضر	216	38,4
	ريف	346	61,6
المستوى التعليمي	أمي	144	25,6
	أساسي فأقل	179	31,9
	ثانوي	113	20,1
	أعلى من الثانوي	126	22,4
العمر	25 فأقل	22	3,9
	26 – 35	19,4	109
	36 – 45	154	27,4
	46 – 55	134	23,8
	56 – 65	90	16,0
	66 فأكثر	53	9,4

أداة الدراسة:

تم جمع بيانات الدراسة بوساطة استمارة صممت لتحقيق أغراضها عن طريق المقابلة الشخصية. واشتملت هذه الاستمارة على متغيرات ديمغرافية، واجتماعية، واقتصادية للمبحوثين كـالعمر، والمستوى التعليمي، والجنس، والطبقة الاجتماعية الذاتية، ودخل الأسرة، وحجم الأسرة، والحالة العملية، ومكان الإقامة، والحالة الزواجية، وملكية المسكن (المتغيرات المستقلة). كما اشتملت الاستمارة على سؤال رئيس موجه للمبحوثين في عينة الدراسة حول الحد الأدنى للدخل من جميع المصادر للأسر الشبيهة بأسرهم، الذي يمكنها من تلبية الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية.

قياس المتغيرات:

المتغير التابع:

تعاملت هذه الدراسة مع متغير تابع واحد هو خط الفقر الذاتي. وقد تم قياس هذا المتغير عن طريق استخدام سؤال الحد الأدنى للدخل الذي استخدمه جودهارت وزملاؤه Goedhart et al. (1977) في قياس خط الفقر الذاتي والدراسات العلمية الأخرى التي طبقت هذا المنهج. وقد كان نص السؤال الموجه إلى المبحوثين من الأزواج الأردنيين في عينة الدراسة: "ما الحد الأدنى من الدخل الصافي بالدينار الأردني

شـــهرياً – من وجهة نظرك– الذي تحتاجه الأسرة الشبيهة بأسرتك حتى تستطيع أن تتدبر أمرها في تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية الغذائية وغير الغذائية؟". لذلك، فإن خط الفقر الذاتي في هذه الدراسة يعتمـد على تقديرات المبحوثين للحد الأدنى من الدخل الذي يغطي كلفة الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية للأسر الشبيهة لأسر المبحوثين.

المتغيرات المستقلة:

لقد تم قياس المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة حسب الشكل الوارد في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)

يبين مستويات القياس للمتغيرات المستقلة

اسم المتغير	التعريف
دخل الأسرة*	بالدينار الأردني شهرياً (20– 5850)
المستوى التعليمي	1 = أمي، 2 = يقرأ ويكتب، 3 = ابتدائي، 4 = إعدادي، 5 = أساسي، 6 = ثانوي، 7 = دبلوم متوسط، 8 = بكالوريوس، 9 = دبلوم عالي، 10 = ماجستير، 11 = دكتوراه.
الطبقة الاجتماعية الذاتية**	1 = الطبقة الدنيا (الفقيرة)، 2 = الطبقة العاملة، 3 = الطبقة المتوسطة، 4 = الطبقة العليا.
الجنس	1 = ذكر، 0 = أنثى.
حجم الأسرة	عدد أفراد الأسرة المعيشية (1 – 20).
الحالة العملية***	1 = يعمل، 0 = لا يعمل.
مكان الإقامة****	1 = حضر، 0 = ريف.
العمر	بالسنوات (18 – 90).
الحالة الزواجية*****	1 = متزوج، 0 = غير متزوج.
ملكية المسكن	1 = ملك، 0 = مستأجر.

* يشمل دخل الأسرة المعيشية جميع مصادر الدخل: الأجور والرواتب، والمعاشات التقاعدية، والتحويلات، والممتلكات المالية، والمشاريع الخاصة، والإنتاج الذاتي، والمصادر الأخرى.

** تم قياس الطبقة الاجتماعية ذاتياً subjective عن طريق سؤال المبحوثين عن طبقاتهم الاجتماعيـة الـتي يعتقدون أنهم ينتمون إليها.

*** الأفراد العاملون في الأسبوع السابق للمقابلة الذين أعمارهم 15 عاماً فأكثر، وتشـمل فئـة لا يعمـل الباحثون عن العمل، وربات البيوت، والطلاب، والمتقاعدون، وغير العاملين.

**** تعرف دائرة الإحصاءات العامة المناطق الحضرية بأنها التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها 5000 نسمة فأكثر، وتصنف التجمعات السكانية التي يقل عدد سكانها عن 5000 نسمة بالتجمعات الريفية.

***** تشمل فئة غير متزوج الأرمل والمطلق.

أساليب تحليل بيانات الدراسة:

تم استخدام الإحصاء الوصفي للتعرف إلى خصائص عينة الدراسة الديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية وتقدير خط الفقر الذاتي. كما استخدم الإحصاء التحليلي كمعاملات بيرسون للارتباط للتعرف إلى العلاقات بين المتغيرات المستقلة في الدراسة، والانحدار المتدرج نحو الأمام forward stepwise regression في تحليل بيانات الدراسة وفحص فرضياتها الكلية والفرعية. ويسمح هذا النوع من الإحصاء التحليلي بالبدء بالانحدار البسيط لمتغير مفسر واحد، ثم يضاف متغير مفسر آخر في كل خطوة، إلى أن يتم الوصول إلى الحد الأدنى الممكن شموله من المتغيرات المفسرة، ويتم إدخال كل متغير إلى نموذج له دلالة إحصائية أقل أو تساوي 0,05 . ومن أهم مزايا الانحدار المتعدد هو السماح بإدخال أعداد كبيرة من المتغيرات لمعرفة تأثيرها على المتغير التابع، وذلك بعد ضبط تأثير المتغيرات الأخرى في معادلة الانحدار (Lewis-Beck, 1980).

نتائج الدراسة ومناقشتها

المؤشرات الإحصائية الوصفية لتقدير خط الفقر الذاتي:

يلخص الجدول رقم (3) بعض المؤشرات الإحصائية الوصفية كالوسط، والوسيط، والمنوال، والانحراف المعياري، والمدى، والربيع الأول (الأدنى)، والربيع الثاني (الوسيط)، والربيع الثالث (الأعلى)، لتقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي.

جدول رقم (3)

يبين بعض المؤشرات الإحصائية الوصفية لتقدير خط الفقر الذاتي من وجهة نظر المبحوثين

مؤشرات إحصائية وصفية	خط الفقر الذاتي (بالدينار الأردني شهرياً)
الوسط الحسابي	242
الوسيط الحسابي	200
المنوال	200
الانحراف المعياري	114
الحد الأدنى	30
الحد الأعلي	703
الربيع الأول (الأدنى) 25	150
الربيع الثاني 50	200
الربيع الثالث (الأعلى) 75	300

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (3) بأن معدل تقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي قد بلغت 242 ديناراً أردنياً شهرياً للأسرة المعيشية. كما أظهرت البيانات أن وسيط تقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي قد بلغت 200 ديناراً أردنياً شهرياً. وهذا يشير إلى فارق يصل إلى 42 ديناراً أردنياً بين معدل تقديرات المبحوثين ووسطية لخط الفقر الذاتي لأسرهم المعيشية. ويمكن تفسير ذلك بأن الوسط الحسابي يتأثر – عادة – بالقيم المتطرفة من تقديرات المبحوثين العليا والدنيا. كما كشفت البيانات بأن قيمة الوسيط (200 دينار) لتقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي هي أكثر القيم تكراراً. وتظهر البيانات أن الحد الأدنى لتقديرات المبحوثين لخط الفقر لأسرهم هو 30 ديناراً في حين أن الحد الأعلى وصل إلى 703 دنانير، بمدى يصل إلى 676 ديناراً. وتشير هذه الأرقام إلى وجود تباينات كبيرة في تقديرات المبحوثين لقيم خط الفقر الذاتي لأسرهم تحددها متغيرات مختلفة ستكون موضع تفسير وتحليل في هذه الدراسة. كذلك، فإن قيمة المدى تتأثر بالقيم المتطرفة الدنيا والعليا لتقديرات المبحوثين لخط الفقر لأسرهم. من جهة أخرى، تشير البيانات المتعلقة بالربيع الأول بأن 25% من المبحوثين قدروا خط الفقر الذاتي لأسرهم بمبلغ أقل من 150 ديناراً. في حين إن بيانات الربيع الثاني تشير إلى أن 50% من المبحوثين قدروا خط الفقر الذاتي لأسرهم بمبلغ أقل من 200 دينار شهرياً. أما بيانات الربيع الثالث، فتشير إلى أن 75% من المبحوثين قدروا خط الفقر الذاتي لأسرهم بمبلغ يقل عن 300ديناراً شهرياً. وهذا يعني أن الربع الأخير من المبحوثين قدروا خط الفقر الذاتي بمبلغ يزيد عن 300 ديناراً شهريا. وبلغت قيمة الانحراف المعياري 114 ديناراً، بمعنى أن غالبية المبحوثين قد قدروا خط الفقر الذاتي لأسرهم بمبلغ يتراوح مابين 128 ديناراً و 356 ديناراً.

وبمقارنة وسيط خط الفقر الذاتي والبالغ 200 ديناراً شهرياً للأسرة المعيشية ومعدل خط الفقر الذاتي والبالغ 242 ديناراً شهرياً للأسرة حسب تقدير المبحوثين، مع خطوط الفقر المطلقة الرسمية وغير الرسمية الواردة في الجدول رقم (4)، يتبين أن وسيط خط الفقر الذاتي يزيد بنسبة 19%, و13,6% عن خط الفقر الرسمي المطلق في الأردن، وخط الفقر المطلق المقدر بوساطة الطيب في محافظة الكرك على التوالي، ويساوي 88% من قيمة خط الفقر المطلق المقدر عن طريق الباحثين يحيى وآخرين. كذلك، فإن معدل خط الفقر الذاتي يزيد بنسبة 44% عن خط الفقر الرسمي المطلق و 7% و 37,5% عن خط الفقر المطلق في الأردن المقدر من قبل يحيى وآخرين، وخط الفقر المطلق في محافظة الكرك، والمقدر عن طريق الطيب على التوالي.

جدول رقم (4)

يبين خطوط الفقر المطلقة للأسرة المعيشية المقدرة عام 1997، وتحديثها حسب أسعار عام 2002 بالدينار الأردني شهرياً.*

خطوط الفقر المطلقة	1997	2002**
خط الفقر المطلق الرسمي في الأردن (وزارة التنمية الاجتماعية) (الغول، 2002: 13-14)	156	168
خط الفقر المطلق في الأردن (يحيى وآخرون، 2001، 31)	209	226
خط الفقر المطلق في محافظة الكرك (الطيب، 2002: 87)	163	176

* الجدول من إعداد الباحث.

** تم تحديث خطوط الفقر المطلقة لعام 2002 عن طريق الباحث من خلال حساب نسبة التضخم خلال الفترة 1997-2002، وذلك وفق الأرقام التي تم الحصول عليها من قسم الحسابات القومية في دائرة الإحصاءات العامة.

وبالنتيجة، فإن وسيط تقديرات المبحوثين لخط الفقر لأسرهم أعلى من خط الفقر الرسمي المطلق في الأردن بعد تعديله، وخط الفقر المطلق في محافظة الكرك والمقدر عن طريق الطيب، وأقل من خط الفقر المطلق في الأردن المقدر من قبل يحيى وآخرين ولكن معدل تقديرات المبحوثين لخط الفقر لأسرهم أعلى من خطوط الفقر المذكورة. وتنسجم نتائج هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات الامبيريقية السابقة، إذ تميل تقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي إلى الارتفاع مقارنة مع خطوط الفقر الرسمية لتلك البلدان (Vaughan, 1993) مع بعض الاستثناءات القليلة التي تكون فيه التقديرات أقل من خط الفقر الرسمي (Vaughan, 1993). وعلى أيّ حال، فإن تقديرات المبحوثين للحد الأدنى من الدخل لتلبية الحد الأدنى من حاجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية في هذه الدراسة تبدو واقعية. فوسيط تقديراتهم أعلى من خط الفقر الرسمي المطلق من جهة، لكنه أقل من خط الفقر المطلق المقدر عن طريق يحيى وآخرين. ويمكن تفسير ذلك باختلاف منهجية القياس لهذه الخطوط من جهة، وميل خطوط الفقر الرسمية للانخفاض مقارنة مع خطوط الفقر الأخرى؛ لارتباط خط الفقر الرسمي بمضامين السياسات الاجتماعية العملية، وميل خطوط الفقر الذاتية للارتفاع بسبب المحددات الديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، للمبحوثين وهي موضع تفسير في هذه الدراسة من جهة أخرى.

نتائج تحليل معاملات بيرسون للارتباط بين المتغيرات المستقلة:

يلخص الجدول رقم (5) نتائج تحليل معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة في الدراسة والمتغير التابع (خط الفقر الذاتي) من جهة، ومعاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة نفسها من جهة أخرى. فتشير نتائج التحليل الإحصائي لمعاملات بيرسون للارتباط الواردة في الجدول إلى وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين متغيرات دخل الأسرة، والمستوى التعليمي، والطبقة الذاتية، وحجم الأسرة، ومكان الإقامة، والحالة الزواجية للمبحوثين مع خط الفقر الذاتي. في حين تشير البيانات إلى عدم وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الجنس، والحالة العملية، والعمر، وملكية المسكن للمبحوثين مع متغير خط الفقر الذاتي.

ويهدف تحليل نتائج معاملات الارتباط للعلاقة بين المتغيرات المستقلة نفسها إلى التأكد من عدم وجود مشكلة الترادف الخطي المتعدد multicoulinarty بين المتغيرات المستقلة قبل إدخالها في معادلة الانحدار. وتظهر مشكلة الترادف الخطي حينما يكون هناك ارتباط كبير بين متغيرين مستقلين أو أكثر، بحيث لا يمكن معرفة تأثير متغير مستقل من تأثير مستقل آخر، بسبب ارتباطهما العالي معاً (Bernard, 2000: 632). فبالنظر إلى مصفوفة الارتباط يتبين أن أعلى ارتباط بين متغيرين مستقلين، هو الارتباط بين متغير الحالة العملية والنوع الاجتماعي (r = 0,582) والارتباط بين متغير العمر والمستوى التعليمي (r = 0,500)، وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة الترادف الخطي بين المتغيرات المستقلة.

جدول رقم (5)

يبين مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة في الدراسة

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
خط الفقر الذاتي	1,000										
دخل الأسرة	**0,402	1,000									
المستوى التعليمي	**0,308	**0,232	1,000								
الطبقة الذاتية	**0,248	**0,324	**0,361	1,000							
الجنس	0,073-	*0,105	**0,227	**0,120	1,000						
حجم الأسرة	**0,493	**0,144	0,047-	0,062-	0,049	1,000					
الحالة العملية	**0,138	**0,153	**0,399	**0,178	**0,528	0,009	1,000				
مكان الإقامة	**0,260	0,074	**0,113	0,014	0,026	0,013-	*0,094	1,000			
العمر	0,015	0,033	**0,500-	*0,091	0,055	0,011-	**0,263 -	0,026	1,000		
الحالة الزواجية	**0,171	**0,115	**0,274	**0,163	**0,311	**0,237	**0,220	0,079-	**0,229-	1,000	
ملكية المسكن	0,074-	0,019	**0,261-	0,052-	0,035-	**0,162	**0,111-	**0,152-	**0,199	0,054-	1,000

** مستوى دلالة إحصائية عند مستوى 0,01.

* مستوى دلالة إحصائية عند مستوى 0,05.

نتائج تحليل الانحدار المتدرج نحو الأمام:

تم استخدام الانحدار المتدرج نحو الأمام لاختبار فرضيات الدراسة الكلية والفرعية. وقد خلصت نتيجة هذا التحليل الإحصائي إلى إدخال ثمانية متغيرات مستقلة في معادلة الانحدار بسبب دلالاتها الإحصائية، هي: دخل الأسرة، والمستوى التعليمي، والطبقة الذاتية، والجنس، ومكان الإقامة، وحجم الأسرة، والعمر، وملكية المسكن للمبحوثين (انظر جدول رقم 7)، واستبعاد متغيرين وهما الحالة العملية والحالة الزواجية لعدم دلالتهما الإحصائية. وفيما يلي نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الكلية:

كشفت البيانات الواردة في الجدول قبول الفرضية البحثية أو البديلة، التي تنص على أن متغيراً أو أكثر من المتغيرات المستقلة في الدراسة له تأثير أو تأثيرات على تقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي من وجهة نظر المبحوثين في مجتمع الدراسة الذي تم سحب العينة منه (F = 70,230، P = 0,000). كما كشفت البيانات المتعلقة بقيمة مربع الارتباط المتعدد R^2 في الجدول رقم (6) إلى أن معرفتنا للمتغيرات المستقلة في الدراسة تفسر 50,4% من التباين في تقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي.

جدول رقم (6)

يبين مربع معامل الارتباط المتعدد واختبار F لنموذج الانحدار المتدرج نحو الأمام في الدراسة

مربع معامل الانحدار المتعدد R^2	قيمة اختبار F	مستوى الدلالة الإحصائية P
0,504	70,230	0,000

الفرضيات الفرعية:

كشفت البيانات الواردة في الجدول رقم (7) بأن متغيرات حجم الأسرة، والمستوى التعليمي، ومكان الإقامة، ودخل الأسرة، والعمر، والطبقة الاجتماعية الذاتية، وملكية المسكن، والجنس لها علاقات ذات دلالة إحصائية مع متغير خط الفقر الذاتي، وذلك بعد ضبط تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى في معادلة الانحدار. كما، كشفت البيانات أن كلاً من متغيري الحالة العملية والحالة الزواجية ليس لهما تأثير ذو دلالة إحصائية في علاقتهما مع متغير خط الفقر الذاتي. وبالنتيجة، فقد تم قبول ثماني فرضيات فرعية ورفض فرضيتين لعدم دلالتهما الإحصائية.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (7) إلى وجود علاقة طردية (إيجابية) ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة وتقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي بعد ضبط تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى في معادلة الانحدار(t = 16,285، p = 0,000). بمعنى، أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة المعيشية، زاد تقدير المبحوثين

لقيمة خط الفقر لأسرهم. وتشير قيمة معامل الانحدار القياسي الجزئي (Beta = 0,505) إلى أن تأثير قيم متغير حجم الأسرة للتنبؤ بقيم متغير خط الفقر الذاتي، هو تأثير قوي. ويحتل هذا المتغير المرتبة الأولى بين المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار، من حيث التأثير في تقديرات المبحوثين لخط الفقر لأسرهم. وبالنتيجة، فإن النتائج الميدانية للتحليل تنسجم مع فرضية الدراسة البحثية رقم 5، وتجيب على تساؤل الدراسة رقم 1. كما تنسجم نتائج هذه الدراسة، في هذا المجال، مع نتائج دراسة كل من براق وزملائه (Van Praag, 1980)، وجود هارت وزملائه (Goedhart et al. 1977). ويمكن تفسير هذه العلاقة الإحصائية الطردية بين عدد أفراد الأسرة المعيشية للمبحوثين وتقديراتهم لخط الفقر لأسرهم إلى أن زيادة عدد أفراد الأسرة، يترتب عليه زيادة في الإنفاق على الحاجات الأساسية مما يعمل على زيادة تقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي بزيادة عدد أفراد أسرهم.

جدول رقم (7)

يبين التأثيرات المتعددة للمتغيرات المستقلة على تقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي لأسرهم المعيشية

اسم المتغير	معامل الانحدار غير القياسي B	الخطأ المعياري S.E	معامل الانحدار القياسي Beta	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة الإحصائية
دخل الأسرة	6,348	0,010	0,211	6,415	0,000
المستوى التعليمي	12,389	1,743	0,286	7,108	0,000
الطبقة الذاتية	16,099	4,401	0,123	3,658	0,000
الجنس (ذكر= 1)	- 16,091	7,215	0.070 -	2,230 -	0,026
حجم الأسرة	19,350	1,188	0,505	16,285	0,000
مكان الإقامة (حضر= 1)	47,572	7,197	0,203	6,610	0,000
العمر	1,257	0,299	0,152	4,199	0,000
ملكية المسكن (ملك= 1)	- 22,947	9,033	0,081-	2,541 -	0,011
Constant	- 63,891				

وتكشف البيانات الواردة في الجدول عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي وتقدير المبحوثين لخط الفقر لأسرهم بعد ضبط تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى في معادلة الانحدار (t= 7,108، p = 0,000). أي أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي، زاد تقدير المبحوثين لخط الفقر لأسرهم. وتشير قيمة معامل الانحدار القياسي الجزئي إلى أن تأثير قيم متغير المستوى التعليمي للتنبؤ بقيم متغير خط الفقر الذاتي، هو تأثير ضعيف إلى متوسط (Beta = 0,286). ويحتل هذا المتغير المرتبة الثانية بين المتغيرات المستقلة في الدراسة من حيث التأثير على تقديرات المبحوثين لخط الفقر لأسرهم. وتنسجم نتائج التحليل مع فرضية الدراسة البحثية رقم 2، وتجيب عن تساؤل الدراسة رقم 4. كما تنسجم نتائج هذه الدراسة، في هذا المجال، مع نتائج دراسة كل من ديفوس وجارنر (De Vos & Garner, 1991).

وتشير البيانات المذكورة في الجدول إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين دخل الأسرة وتقدير المبحوثين لخط الفقر لأسرهم بعد ضبط تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى في معادلة الانحدار (t = 6,415، p = 0,000). أي أنه كلما ارتفع دخل الأسرة، زاد تقدير المبحوثين لخط الفقر لأسرهم. وتشير قيمة معامل الانحدار القياسي الجزئي (Beta = 0,211) إلى أن تأثير قيم متغير دخل الأسرة للتنبؤ بقيم متغير خط الفقر هو تأثير ضعيف. ويحتل هذا المتغير المرتبة الثالثة بين المتغيرات المستقلة في الدراسة من حيث التأثير على تقديرات المبحوثين لخط الفقر لأسرهم. وتنسجم نتائج التحليل مع فرضية الدراسة البحثية رقم 1، وتجيب عن تساؤل الدراسة رقم 3. وتنسجم نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة ديفوس وجارنر(De Vos & Garner, 1991)، وجودهارت وزملائه (Goedhart, et al. 1977).

وتظهر البيانات الواردة في الجدول وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الطبقة الاجتماعية الذاتية وتقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي (t = 3,685، p = 0,000). أي انه كلما ارتفع مستوى الطبقة الاجتماعية الذاتية، زاد تقدير المبحوثين لخط الفقر لأسرهم. وتشير قيمة معامل الانحدار القياسي الجزئي (Beta = 0,123) إلى أن تأثير قيم متغير الطبقة الاجتماعية الذاتية للتنبؤ بقيم متغير خط الفقر الذاتي هو تأثير ضعيف. ويحتل هذا المتغير المرتبة السادسة بين المتغيرات المستقلة في الدراسة من حيث التأثير على تقديرات المبحوثين لخط الفقر لأسرهم. وتنسجم نتائج هذا التحليل مع فرضية البحث رقم 3، وتجيب عن تساؤل الدراسة رقم (7).

ويمكن تفسير العلاقة الإحصائية الإيجابية بين متغيرات المستوى التعليمي ودخل الأسرة والطبقة الاجتماعية الذاتية وتقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي بأن هذه المتغيرات هي مؤشرات للمكانة الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين، التي يمكن أن تعكس مستوياتهم المعيشة التي تؤثر على تقديراتهم للحد الأدنى من الدخل، لتلبية الحد الأدنى من حاجاتهم الأساسية. فزيادة المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين تعني زيادة في الإنفاق، وأن

تدني هذه المكانة يعني انخفاضاً فيه، وهذا يؤدي إلى اختلاف تقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي تبعاً للمكانة الاجتماعية والاقتصادية التي يحتلها الأفراد في المجتمع.

وتكشف البيانات عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكان الإقامة وتقدير المبحوثين لخط الفقر لأسرهم (t = 6,610، p = 0,000). فتشير قيمة معامل الانحدار غير القياسي إلى أن تقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي من الذين يقيمون في المناطق الحضرية أعلى بالمعدل من تقديرات المبحوثين الذين يقيمون في المناطق الريفية. كما تشير قيمة معامل الانحدار القياسي الجزئي إلى أن تأثير قيم متغير مكان الإقامة للتنبؤ بقيم متغير خط الفقر الذاتي هو تأثير ضعيف (Beta = 0,203). ويحتل هذا المتغير المرتبة الرابعة بين المتغيرات المستقلة في الدراسة، من حيث التأثير على تقديرات المبحوثين لخط الفقر لأسرهم. وتنسجم نتائج التحليل مع فرضية الدراسة البحثية رقم 7، وتجيب عن تساؤل الدراسة رقم 5. وتنسجم نتائج هذه الدراسة في هذا المجال مع نتائج دراسة كل من ديفوس وجارنر (Devos & Garner, 1991). ويمكن تفسير هذه العلاقة الإحصائية بأن الأسر المعيشية المقيمة في المناطق الحضرية أكثر إنفاقاً من الأسر المقيمة في المناطق الريفية، بسبب طبيعة نمط المعيشة. فالأسرة في المناطق الحضرية تعتمد بشكل أكثر على السوق في حين أن الأسرة الريفية تعتمد أقل على السوق بسبب وجود بدائل متوافرة في البيئة المحلية الريفية.

وتشير البيانات إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العمر وتقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي (t = 4,199، p = 0,000). أي أنه كلما زاد العمر، زاد تقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي. وتشير قيمة معامل الانحدار القياسي الجزئي (Beta = 0,152) إلى أن تأثير قيم متغير العمر للتنبؤ بقيم متغير خط الفقر الذاتي هو تأثير ضعيف. ويحتل هذا المتغير المرتبة الخامسة بين المتغيرات المستقلة في الدراسة من حيث التأثير على تقديرات المبحوثين لخط الفقر لأسرهم. وتنسجم نتائج التحليل مع فرضية الدراسة البحثية رقم(8)، وتجيب عن تساؤل الدراسة رقم (6). وتنسجم نتائج هذه الدراسة في هذا المجال مع نتائج دراسة كل من ديفوس وجارنر (Devos & Garner, 1991). ويمكن تفسير هذه العلاقة الإحصائية بين العمر وتقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي إلى أن الاختلاف في الأعمار يعني الاختلاف في الخبرات والتجارب اليومية والمسؤوليات، فالأسر صغيرة الحجم ترتبط بالأزواج الشباب، في حين أن الأسر المعيشية الأكبر حجماً ترتبط بالأزواج أكبر سناً.

وتظهر البيانات الواردة في الجدول إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملكية المسكن وتقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي للأسرة المعيشية (t = -2,451، p = 0,011). فتشير قيمة معامل الانحدار غير القياسي إلى أن تقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي الذين يملكون مساكنهم أقل بالمعدل من تقديرات المبحوثين الذين يستأجرون مساكنهم. كما تشير قيمة معامل الانحدار القياسي إلى أن تأثير قيم متغير مكان الإقامة للتنبؤ

بقيم متغير خط الفقر الذاتي هو تأثير ضعيف جداً (Beta = -0,081). ويحتل هذا المتغير المرتبة السابعة بين المتغيرات المستقلة في الدراسة من حيث التأثير على تقديرات المبحوثين لخط الفقر لأسرهم. وتنسجم نتائج التحليل الإحصائي مع فرضية الدراسة البحثية رقم 10، وتجيب عن تساؤل الدراسة رقم 9. ويمكن تفسير هذه العلاقة الإحصائية بأن المستأجرين لمساكنهم ينفقون جزءاً من دخولهم على الإيجار الشهري، مما يعمل على زيادة تقديراتهم للحد الأدنى من الدخل لتلبية حاجاتهم الأساسية مقارنة مع المبحوثين الذين يملكون مساكنهم.

وأخيراً، تشير البيانات إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير جنس رب الأسرة ومتغير تقدير خط الفقر الذاتي للأسرة المعيشية (t = -2,230، p = 0,026). فتشير قيمة معامل الانحدار غير القياسي إلى أن تقدير المبحوثين لخط الفقر الذاتي من الأزواج الذكور أقل بالمعدل من تقدير المبحوثين الأزواج الإناث. كما تشير قيمة معامل الانحدار القياسي إلى تأثير قيم متغير جنس المبحوثين للتنبؤ بقيم متغير خط الفقر الذاتي هو تأثير ضعيف جداً (Beta = -0,070). وتنسجم نتائج التحليل مع فرضية الدراسة البحثية رقم 4، وتجيب عن تساؤل الدراسة رقم 8. كما تنسجم نتائج هذه الدراسة في هذا المجال مع نتائج دراسة كل من ديفوس وجارنر (De Vos & Garner, 1991). ويمكن تفسير هذه العلاقة الإحصائية بين المتغيرين بأن الأزواج الإناث أكثر واقعية من الأزواج الذكور في تقدير احتياجات الأسرة المعيشية بسبب مسئوليتهن في إدارة شؤون المنزل.

وقد حقق اختبار فرضيات الدراسة بوساطة الانحدار المتدرج نحو الأمام هدفي الدراسة رقم 2 و 3 والمتعلقين بالتعرف إلى تأثير المتغيرات المستقلة في الدراسة على تقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي وتحديد أقوى المتغيرات المستقلة المؤثرة على تقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي لأسرهم.

الخلاصة والتوصيات:

ثمة طرق كثيرة واستراتيجيات موضوعية لقياس الفقر. وقد أضافت الجهود العلمية بعداً ذاتياً جديداً لقياس ما اصطلح عليه بالفقر الذاتي، الذي يعكس وجهة نظر المواطنين في تقدير الحد الأدنى للدخل، لتلبية الحد الأدنى من الحاجات الأساسية للأسرة المعيشية، وذلك لاستكمال صورة الفقر بجوانبها الموضوعية والذاتية. وقد كشفت نتائج هذه الدراسة الميدانية عن تقديرات واقعية للمبحوثين الأردنيين في محافظة الكرك لخط الفقر الذاتي، مقارنة مع خط الفقر الرسمي المطلق، وخطوط الفقر المقدرة الأخرى. فأظهرت نتائج هذه الدراسة بأن وسيط تقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي أعلى من خط الفقر الرسمي المطلق المعدل بأسعار 2002 وأقل من خط الفقر المطلق الذي قدره يحيى وزملاؤه والمعدل حسب أسعار 2002. كما كشفت نتائج التحليل الإحصائي المتقدم بأن تقديرات المبحوثين للحد الأدنى للدخل لتلبية الحد الأدنى من الحاجات الأساسية لأسرهم

(خط الفقر الذاتي) تتأثر بخصائصهم الديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية. وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للانحدار المتدرج نحو الأمام بوجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين متغيرات حجم الأسرة، والمستوى التعليمي، ودخل الأسرة، والطبقة الاجتماعية الذاتية، ومكان الإقامة، والعمر، وملكية المسكن، والجنس، ومتغير تقدير خط الفقر الذاتي من وجهة نظر المبحوثين. كما كشف هذا التحليل عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة العملية والحالة الزواجية للمبحوثين وخط الفقر الذاتي. أي إن المبحوثين يتشابهون في تقديراتهم لخط الفقر الذاتي لأسرهم، على الرغم من اختلاف حالاتهم العملية، وحالاتهم الزواجية. وبشكل أدق، فقد كشف تحليل الانحدار المتدرج نحو الأمام بأن المبحوثين الذين يتميزون بكبر حجم أسرهم، والذين يتمتعون بمستوى تعليمي أعلى، ودخل أسرة أعلى، ويقيمون في المناطق الحضرية، وبعمر أكبر، ويحتلون طبقة اجتماعية أعلى، ومن الإناث، ويستأجرون مساكنهم كانت تقديراتهم أكبر لخط الفقر الذاتي من المبحوثين الذين أسرهم المعيشية صغيرة الحجم، ويتمتعون بمستوى تعليمي أقل، ودخل أسرة أقل، ويقيمون في المناطق الريفية، وأعمارهم أصغر، ويحتلون طبقة اجتماعية أدنى، ومن الذكور، ويملكون مساكنهم. كما كشفت نتائج التحليل الإحصائي المتقدم بأن متغير حجم الأسرة المعيشية هو أقوى المتغيرات المستقلة في التأثير على تقديرات الأزواج الأردنيين من أفراد العينة لخط الفقر لأسرهم، يليه المستوى التعليمي، ثم دخل الأسرة، ومكان الإقامة، والعمر، والطبقة الاجتماعية الذاتية، وملكية المسكن، وأخيراً متغير الجنس.

وفي ضوء نتائج هذه الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. تبني قياس الفقر ذاتياً في الدراسات والمسوحات الوطنية وخاصة مسوحات نفقات الأسرة الأردنية ودخلها التي تجرى كل خمس سنوات، أو أية مسوحات وطنية لها علاقة بقياس الفقر وذلك لما يتميز به قياس الفقر الذاتي من البساطة دون تكاليف تذكر عن طريق طرح سؤال الحد الأدنى للدخل وتضمينه لاستمارة المسح، ليضمن استكمال قياس الفقر بجوانبه الموضوعية والذاتية.
2. استخدام وسيط تقديرات المبحوثين لخط الفقر الذاتي في المسوحات العلمية، للتعبير عن خط الفقر الذاتي، واستخدام هذا الوسيط في عملية المقارنات مع خط الفقر الرسمي وخطوط الفقر الأخرى، وذلك لما يتميز به الوسيط من خصائص إحصائية التي من أهمها عدم تأثره بالقيم المتطرفة في تحديد خط الفقر الذاتي.
3. أن يؤخذ بعين الاعتبار خط الفقر الذاتي عند تحديد خط الفقر الرسمي الذي يتم حسابه على أسس موضوعية مطلقة، وذلك عن طريق إجراء بعض التعديلات على خط الفقر الرسمي وبما يتناسب مع إمكانيات البلد المالية.

المراجع

1. الصقور، محمد؛ خرابشة، عبد؛ مصطفى، أحمد؛ الزعبي، عبدالله؛ شخترة، حسين؛ الخطيب، حسين؛ لطفي، عادل؛ وأمل الصباغ (1993). تقرير دراسة الفقر: الواقع والخصائص. عمان: وزارة التنمية الاجتماعية.
2. الصقور، محمد؛ الشيخ، عمر؛ إبراهيم، عيسى؛ الشريدة، خالد وفتحي النسور (1989). دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية.عمان: وزارة التنمية الاجتماعية.
3. الطيب، سعود موسى (2002). توزيع الدخل والفقر في محافظة الكرك. مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد 17، عدد 7، 73-94.
4. الغول، تمام (2002). مكافحة الفقر من أجل أردن أقوى: استراتيجية وطنية شاملة. مشروع استراتيجية مكافحة الفقر. عمان: وزارة التنمية الاجتماعية/ الأردن.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997). تقرير التنمية البشرية لعام 1997. الولايات المتحدة الأمريكية.
6. يحيى، حسين وآخرون (2001). قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن دراسة مقطعية (1997). بحوث اقتصادية عربية، عدد 24، 5-33.
7. Awad, Yaser & Israeli, Nirit 1997. Poverty and Income inequality: International Comparison, 1980s and 1990s. National Insurance Institute, Jerusalem.
8. Bernard, H. Russell 2000. Social Research Methods: Qualitative and Quantitative Approaches. Sage Publications, Inc, Thousand Oaks.
9. Citro, Constance F. & Michael, Robert T. (eds) 1995. Measuring Poverty: A New Approach. National Research Council, National Academy Press, Washington, D.C.
10. Colasanto, Diane; Kapteyn, Arie and Jaques der Gaag 1984. Two Subjective Definitions of Poverty: Results from the Wisconsin Basic Needs Study. Journal of Human Resources 19, 127-138.
11. De Vos, Klaas and Garner, Thesia I. 1991. An Evaluation of Subjective Poverty Definitions: Comparing Results from the U.S. and the Netherlands. Review of Income and Wealth, 37 (3), 267-285.
12. Goedhart, Theo; Halberstadt, Victor; Kapteyn, Arie and Bernard Van Praag. 1977. The Poverty Line: Concept and Measurement. The Journal of Human Resources, 12,(4): 503-520.
13. Hagenaars, Aldi and De Vos, Klass. 1988. The Definition and Measurement of Poverty. The Journal of Human Resources, 23, (2), 211-221.

14. Lewis-Beck, Michael S 1980. Applied Regression: An Introduction. Sage Publication, London.
15. Michalos, Alex C. 1989. Discrepancies Between Perceived Income Needs and Actual Incomes. Social Indicators Research 21, 293 – 296.
16. Townsend, Peter 1993. The International Analysis of Poverty. Harvester Wheatsheaf, New York.
17. Van Praag, Bernard; Goedhart, Theo & Arie Kapteyn. 1980. The Poverty Line: A Pilot Survey in Europe. Review of Economics and Statistics, 62, 461-65.
18. Vaughan, Denton R. 1993. Exploring the Use of the Public's Views to Set Income Poverty Thresholds and Adjust Them Over Time. Social Security Bulletin, 56 (2): 22-46.
19. World Bank 1994. Hashemite Kingdom of Jordan: Poverty Assessment.